

تأثير الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء الاجتماعي للشركات من وجهة نظر المحاسبين والمراجعين

د. خالد محمد ربح

محاضر، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا

الملخص:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في التعرف على تأثير الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء الاجتماعي للشركات، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية اللازمة من مجتمع الدراسة، حيث تم توزيع عدد (120) استمارة على افراد مجتمع الدراسة (المحاسبين والمراجعين الخارجيين)، تم استلام عدد (101) استمارة صالحة للتحليل وبنسبة (84,17%). وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية أهمها المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار Z، واختبار ألفا كرونباخ لاختبار درجة الصدق والثبات للبيانات، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها: ان هناك تأثير إيجابي للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء الاجتماعي للشركات.

الكلمات المفتاحية:

الإفصاح المحاسبي - المسؤولية الاجتماعية - الأداء الاجتماعي - راس المال البشري - المحاسبة الاجتماعية.

Abstract

The main objective of this study is to the effect of accounting disclosure of social responsibility on the social performance of companies. To achieve the objective of the study, the analytical descriptive approach was relied upon, and a questionnaire. was designed as a main tool for collecting primary data from the study community. where (120) questionnaires on members of accountants and external auditors, (101) questionnaires were received valid for analysis at a rate of (84.17%). A number of statistical methods were used, the most important of which are the arithmetic means,

standard deviations, test Z and the Alpha Cronbach test to test the degree of honesty and reliability of the data. The study found several results, the most important of which are: There is a positive impact of accounting disclosure of social responsibility on corporate social performance.

Keywords: Disclosure accounting- Social responsibility- Social performance- Human capital - Social accounting

1-1 المقدمة:

شهدت نظرية المحاسبة تطورات كبيرة ومرت بمراحل متعددة، بسبب التطور الهائل في الحياة الاقتصادية بشكل عام ونتيجة لهذه التطورات ظهرت العديد من الأفكار المحاسبية باعتبار أن المحاسبة نظام يتفاعل مع بيئته الداخلية والخارجية وغير منفصل عنها ويتكيف معها باستمرار لمواجهة التغيرات التي تحدث بين الحين والآخر وكانت المحاسبة تركز على قياس ربحية الوحدة الاقتصادية باعتبار أن الربح هو المقياس الوحيد لكفاءتها إلا أن الأمر لم يستمر طويلاً، فقد ظهرت انتقادات عديدة لمفهوم المسؤولية الاقتصادية كأساس لتعظيم الرفاهية الاجتماعية بسبب إدراك الاقتصاديين لظاهرة الارتباط المتبادل بين الوحدة الاقتصادية ومحيطها الاجتماعي (بدوي وعثمان، 2008).

تعد المحاسبة الاجتماعية أحدث مراحل التطور المحاسبي، وتمثل خروجاً عن الأدوار التقليدية للمحاسبة والمتمثلة في تحقيق الأرباح، حيث ازداد الوعي لدى المجتمع وأصبح من غير المقبول الوقوف عند الأهداف الاقتصادية للمنشآت دون تحقيق الأهداف الاجتماعية، برغم عدم وجود إمكانية لتجاهل أهمية هدف الربح من منظمات الأعمال من خلال وصف ذلك الهدف الاقتصادي للمستثمرين، ولكن الظروف الاجتماعية والبيئية المحيطة لها تأثير على مثل هذا الهدف، وبالتالي فإن الأرباح لم يعد الهدف الوحيد ولكن تقديم الخدمات الاجتماعية أصبحت واحدة من أهم الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها.

الجدير بالذكر، تحتاج البلدان النامية إلى اتخاذ مثل هذه المسؤولية حيز التنفيذ أكثر من الدول المتقدمة التي وصلت إلى مراحل معقولة في تطبيق هذه المسؤولية، ولكي تكون قادرة على معرفة إمكانية لتحمل المسؤولية الاجتماعية حيز التنفيذ في البيئة المحلية، فإن الأمر يحتاج إلى إجراء هذه الدراسة للتعرف على اثر الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء الاجتماعي

للشركات، وهل تقبل هذه الشركات الوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية والبيئية سواء المفروضة عليها بإلزام قانوني، أو تلك التي ترتبط بمصالحها الذاتية على أساس أن عدم الوفاء بهذه المسؤوليات قد يهدد بقاءها واستمرارها.

2-1 مشكلة الدراسة:

زادت احتياجات ومتطلبات المستخدمين التقارير المالية نحو الإفصاح المحاسبي لأداء الاجتماعي بسبب تقصير الإفصاح المحاسبي التقليدي لتوفير هذه الاحتياجات والمتطلبات اللازمة مما زاد الطلب على توفير المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها لمساعدة المستخدمين في تحديد قراراتهم لضمان الوفاء بمسؤولياتهم تجاه المجتمع والبيئة.

مما لا شك فيه، أن الشركات تتكبد بعض الفوائد والمزايا وكذلك بعض العيوب، وتطوير مستوى المعيشة والرعاية الصحية وتحسين مستوى وزيادة الناتج القومي وتعظيم الأرباح، فضلاً عن التقدم التكنولوجي تمثل الحالات الإيجابية أهم لوجودها. من ناحية أخرى، هناك العديد من السلبيات التي يمكن أن نقول إنها تمثل التضحيات من أجل الحصول على هذه الفوائد الإيجابية. ويمكن أن تشمل هذه التضحيات الكوارث من مشاكل التسرب النفطي وتدمير البيئة والصراع المصلحة فضلاً عن أمراض ضغط العمل ذات الصلة والاستكشاف من قبل الآخرين، نرى أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية هو مجرد وسيلة لضمان أن تتحمل الشركات مسؤولية الآثار الاجتماعية والبيئية.

وكان لهذا الموضوع انتباه العديد من الباحثين وبشكل خاص في البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا وغيرها، ولكن في البيئة المحلية أنه من النادر إذا ما قورنت مع الاهتمام في البلدان المتقدمة على الرغم من أهمية الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية، أما في ليبيا فقد بدأت تظهر بوادر الحس البيئي والاجتماعي منذ إنتهاء الحصار الاقتصادي. ومما سبق، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي: هل الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية له تأثير على أداء الاجتماعي للشركات وعلى نجاح أعمالها؟

3-1 أهداف الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة، تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي لمعرفة تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات اليبية في أدائها، ويتفرع من الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

- أ- القاء الضوء على مفهوم وطبيعة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية .
- ب - بيان تأثير الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء الاجتماعي.
- ج - معرفة الصعوبات والمعوقات التي تحد من الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.
- د - محاولة الوصول الى نتائج ذات دلالة يمكن من خلالها تقديم توصيات تحقق الغرض من الدراسة.

4-1 فرضيات الدراسة:

كمحاولة لتجسيد تصور معين للإجابة على التساؤل السابق بمشكلة الدراسة، تم صياغة الفرضية الأساسية التالية والتي سيتم اختبارها في هذا الدراسة :

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية ورأس المال البشري للشركات.

H2: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأداء رأس المال العملاء للشركات.

H3: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وحجم ونوع نشاط الشركة.

5-1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها من دراسات المتأخرة في البيئة اليبية وهي مناقشة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية التي يسعى اليها الباحث للمساهمة في زيادة الوعي والمعرفة حول هذا الموضوع والتي تعد أحد الموضوعات الحديثة وخاصة في البلدان النامية مثل ليبيا، بالإضافة إلى

افتقار المكتبات العلمية الى هذه الموضوعات لهذا سوف تضاف هذه الدراسة اهمية للمكتبة العلمية بليبيا.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختياري لهذا الموضوع نابع من الأهمية التي تكتسبها المحاسبة بصفة عامة والمحاسبة الاجتماعية بصفة خاصة في الشركات الليبية والإفصاح عن الأداء الاجتماعي، ويأتي هذا البحث لدراسة محاسبية لجانب مهم يتعلق بالإفصاح المحاسبي عن التكاليف الاجتماعية في الشركات الليبية، ومدى تأثيرها على أداء الاجتماعي للشركات، وحاجة ومتطلبات البيئة الليبية لمثل هذه الدراسات، وكذلك أهمية الأطراف أو المستفيدين من المعلومات الاجتماعية.

1-6 منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي لوصف الحقائق المتعلقة بالظاهرة المدروسة، والمنهج الاستنباطي والاستقرائي لصياغة المشكلة واختبار الفرضيات والمنهج التحليلي القائم على اختبار صحة الفرضيات باستخدام الأساليب والاختبارات الإحصائية المناسبة بغية الوصول الى النتائج ووضع المقترحات والتوصيات النابعة من الدراسة.

2- الجانب النظري للدراسة:

1-2 مفهوم الإفصاح الاجتماعي:

ينبع اهتمام الفكر المحاسبي بالإفصاح الاجتماعي انطلاقاً من أن المعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي ذات طبيعة مالية مما يجعلها تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على المركز المالي للمنشأة ونتيجة نشاطها حيث أن القوائم يجب ان تعكس الالتزامات الفعلية والمحتملة التي تنتج من عدم التزام المنشأة بخدمة المجتمع والبيئة (زيود، قيطيم، مكية، 2007: 180).

ويمكن تعريف الإفصاح الاجتماعي بأنه عرض البيانات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية للمنشأة في القوائم المالية والتقارير والايضاحات المرفقة بها مما يسهل من مهمة مستخدمي البيانات والمعلومات المالية عند تقييم الأداء الاجتماعي وترشيد اتخاذ القرارات المتعلقة بها (العليمات، 2010: 73-74).

كما يؤكد أحد الباحثين (الطه، 2002: 38) إلى أن الإفصاح المحاسبي عن معلومات المسؤولية الاجتماعية لابد أن يلبي متطلبات مستخدمي القوائم المالية في الإفصاح عن الأداء الاجتماعي لغرض الاسهام في توجيه قرار التخصيص للموارد التي ينبغي القيام بها.

2-2 مبررات الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي:

انعكس الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على اهتمام المحاسبة بهذا الموضوع الحديث نسبياً، والتي تبلورت في المطالبة المتزايدة من جانب الهيئات المحاسبية العلمية والمهنية بقيام المؤسسات بالإفصاح عن المعلومات الاجتماعية، كما ظهرت دراسات محاسبية عديدة تؤكد على أهمية هذا الاتجاه، وهناك العديد من المبررات التي تؤيد الإفصاح عن آثار الأنشطة الاجتماعية للشركات في تقاريرها المالية والتي من أهمها (أبو سمرة، 2009: 44):

- تأثير العمليات الصناعية على البيئة المحيطة وعلى المجتمع كالتلوث.
- الاهتمام المتزايد من الحكومات إلى تنظيم سلوك الوحدات الاقتصادية بما يحقق مصلحة المجتمع، وحماية حقوق العاملين، والتأثير المتزايد للعوامل الاجتماعية على عملية اتخاذ القرارات.
- ان معظم البيانات المترتبة عن الأنشطة المتعلقة ببند المسؤولية الاجتماعية لها تأثير على أصول المنشأة ونفقاتها والتزاماتها، والاهتمام الواسع بالأنشطة المتعلقة ببند المسؤولية الاجتماعية.
- المحاسبة كهيئة منظمة يقع على عاتقها مسؤولية تقديم المعلومات التي توضح دورها ومساهمتها في المجتمع، وكذلك تطور معيار العرض والافصاح الكامل ليشمل الأداء الاقتصادي والاجتماعي للمنشأة. (فطوم، 2015: 305)

2-3 معايير اختيار المعلومات الاجتماعية

إن المعلومات الاجتماعية المفصّل عنها في القوائم المالية تواجهها بعض المشاكل وهي اختيار هذه المعلومات، حتى تصل الى المستفيدين منها بصورة مناسبة وواضحة عن الأداء الاجتماعي للمنشأة، لذلك ينبغي تطوير إطار من المعايير يتم الاسترشاد بها لضمان فاعلية محتوى الإفصاح عن معلومات الأداء الاجتماعي في الإفصاح عن الجوانب الهامة لهذا الأداء، ومن أهم المعايير الملائمة، البعد عن التحيز، والقابلية للفهم والمقارنة. (بدوي، 2000: 204-206):

كما يجب مراعاة معايير الإفصاح عن الأداء الاجتماعي التي أكدت عليها معظم المنظمات المهنية واغلب الباحثين والمتمثلة بالآتي (الناغي، 1989: 208):

- **معيار القيمة الاجتماعية المضافة:** ويقصد به التعرف على طبيعة الأهداف القومية وعلاقة النشاط المراد قياس نتائجه بتلك الأهداف وأثر ذلك على التوازن بين مصالح مختلفة الطوائف.
- **معيار تكامل الادراك المحاسبي:** ان يكون الادراك في عمليات القياس الاجتماعي متكاملًا.
- **معيار السببية:** أن تشمل التقارير تفسيراً واضحاً وان تكون التغيرات فيها حقيقية وموضوعية.

➤ **معيار الصلاحية:** أن تكون التقارير أداة جيدة لنقل الأثر الاجتماعي للأنشطة المطلوب قياس نتائجها لجميع المستفيدين منها بصورة حقيقية تبعث على الثقة وفي الوقت المناسب.

4-2 نطاق ومجالات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية:

يمكن تحديد نطاق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في إطار الخطط والمشروعات والبرامج الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة وترجمتها الي بيانات رقمية بقياس وتوصيل المعلومات المترتبة على قيام المؤسسة بمسؤولياتها الاجتماعية ومدى توافقه مع الأهداف الموضوعية، ثم التقرير عنها بطريقة عملية وعلمية وتوصيل المعلومات التي تعكس مدى التزام المؤسسات بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي، ويتحدد نطاق الإفصاح المحاسبي الاجتماعي من خلال الآراء الآتية: (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية، 2001، ص ص 72-76).

الرأي الأول: وصف الأداء البيئي والاجتماعي للمنشأة بصورة إنشائية، مع الاستعانة في بعض الأحيان ببعض المؤشرات الكمية والنسب الإحصائية. هذا النموذج لا يتضمن في مثل هذه الحالة الإفصاح عن قيمة التكاليف والمنافع الاجتماعية.

الرأي الثاني: الإفصاح عن التكاليف البيئية والاجتماعية فقط، دون الإفصاح عن قيمة المنافع البيئية والاجتماعية، وهذا النموذج يفترض وجود صعوبات تحول دون قياس هذه القيم

الرأي الثالث: الإفصاح عن التكاليف والمنافع الاجتماعية مع بعض، في تقرير موحد. وهذا النموذج يعتمد على مبدأ المقابلة، وهو مقابلة الإيرادات بالتكاليف، والذي بدوره يتجاهل الصعوبات التي تحول دون قياس قيمة المنافع الاجتماعية بشكل مادي.

مما سبق نستنتج ان المشاكل من تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات ليست في القياس المحاسبي فقط بل حتى الإفصاح عنها، حيث نجد تعدد الآراء او النماذج حول نطاق الإفصاح المحاسبي وأشكالها، وهذا التعدد في الآراء وعدم الاتفاق، يعني اختلاف في تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بين المنشآت، وبالتالي تعذر توفر معيار القابلية للمقارنة بين تقارير المنشآت الاجتماعية.

5-2 مزايا الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية ومعوقاته:

يوفر الإفصاح المحاسبي الاجتماعي مزايا متعددة من وجهة نظر المجتمع والمنشأة كما أن هناك بعض المعوقات التي تحد من تطبيقه.

5-2-1 مزايا الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية:

يوفر الإفصاح المحاسبي الاجتماعي للمنشآت عدة فوائد لها، وتتمثل هذه المزايا فيما يلي (لعبيدي، 2014: 118):

- تحسين سمعة المنشأة وصورته، وقيمتها السوقية، وزيادة رضا الموظفين، وبالتالي إخلاصهم واندماجهم مع المنشأة.
- قلة الدعاوي المدنية والجنائية ضد المؤسسة الملتزمة بالأداء الاجتماعي.
- عدم خسارة العقود والصفقات العمومية، مثل صفقات البنك العالمي، والبنك الإسلامي للتنمية.
- يوفر تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية الفرصة لإدخالها البعد أو العامل البيئي في أنظمة السياسات القومية، وهذا يوفر ميزتين هامتين هما:
- توفير معلومات على قدر كبير من الأهمية تستخدم لوضع الخطط التنموية على المستوى القومي.
- توفير الفرصة لتحسين الأسس والأساليب المتبعة في قياس الناتج المحلي الاجمالي، وكذلك معدلات النمو المحققة فيه.

5-2-2 معوقات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية:

هناك بعض العوامل التي من الممكن أن تؤثر على درجة الإفصاح عن المعلومات المترتبة عن أنشطة الاجتماعية للشركة، والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين على النحو التالي:

5-2-2-1 العوامل الداخلية والتي يمكن السيطرة عليها وتذليلها مثل الثقافة السائدة داخل الشركة والكيفية التي يتم التعامل بها مع المسؤولية والتكاليف الاجتماعية والبيئية وإدراك إدارة الشركة لمسؤوليتها الاجتماعية والقيام بواجبها اتجاه ذوي المصالح من مستثمرين وموردين ودائنين وموارد بشرية ومستهلكين ومجتمع محلي، وكذلك التكاليف الإضافية الناجمة عن متطلبات التوسع في الإفصاح، وحجم وطبيعة النشاط، والأرباح، عمر المؤسسة. (تركي، 2005: 27-28)

5-2-2-2 العوامل الخارجية (العوامل البيئية) حاجة المستفيدين الى مزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية ولأثر المؤسسات عليها، والتشريعات والقوانين السارية وأجهزة الرقابة داخل المجتمع، ودور الحكومة في تشجيع المحاسبة والإفصاح عن المعلومات ذات الدلالات الاجتماعية، ومدى قيام الشركات المنافسة بدورها الاجتماعي والبيئي، ومنها ما يعود إلى الجمعيات المهنية ومهنة المحاسبة نظرياً وتطبيقاً.

كذلك المراجع الخارجي قد يؤثر على درجة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، حيث قد يظهر معارضته لاي توسع في الإفصاح من شأنه القاء مسؤوليات جديدة على عاتقه، ولا سيما تلك المجالات التي تتطلب مراجعة عمليات وأنشطة غير تقليدية (الشيرازي، 1990: 120).

يمكن القول أيضاً من العوامل التي تعيق تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية عوامل أخرى وهي أن هذا الإفصاح اختياري وليس الزامي لهذا لا يتطلب من الهيئات العامة والأسواق المالية الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية، ولا يوجد معايير محاسبية لقياسها وافصاحها.

6-2 الأداء الاجتماعي (Social Performance):

بعد الأداء الاجتماعي من أهم المؤشرات غير المالية ذات البعد الاستراتيجي بعيد الأمد، إذ يقع على عاتق الشركة العديد من المسؤوليات الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، كمعالجات لبعض الاضرار الناتجة عن أعمالها أو كمساهمات عامة منها (عامر والعربي، 2012: 4).

يقصد بالأداء الاجتماعي نجاح منظمة الأعمال في تحقيق أهدافها الاجتماعية الموضوعة والمحددة سلفاً، ويقسم الأداء الاجتماعي الى قسمين داخلي وخارجي، ففي حين يرتبط الأداء الداخلي بالمالكين والعاملين، وأما الأداء الخارجي فيقصد به الأداء تجاه الزبائن، المجتمع المحلي، الحكومة، وذوي الاحتياجات الخاصة.

يمكن تقييم الأداء الاجتماعي للشركات في تعزيز سمعة الشركة ومكانة المنتج، ففي الشركات الحديثة تعد السمعة هي القيمة المادية التي تخلق منهج العمل وكذلك رضا المستهلك عن طريق تحسين المنتجات من السلع والخدمات، مما يؤدي في الغالب الى زيادة الإنتاجية وتعزيز الفعالية والكفاءة في تحسين ظروف العمل وزيادة مشاركة الموظفين في صنع القرار، ويعتبر العنصر الجوهري من أهداف المحاسبة الاجتماعية (زكريا، 2015، 35).

ويمكن للمنظمة أن تلجأ لعدة أدوات إدارية من أجل تقييم تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية، مثل: لوحة القيادة، بطاقة الأداء المتوازن، بطاقة الأداء المتوازنة المستدامة، إدارة المخاطر، كما يمكن أن تلجأ إلى أنظمة الإدارة الصادرة من المنظمات الدولية مثل أيزو، أن التكامل والتفاعل بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية للشركة تؤثر إيجابياً في بناء ميزة تنافسية للشركة بما يعزز وضعها المالي. (سلمان، 2001: 27).

6-2-1 معايير التمييز بين الأنشطة الاقتصادية والأنشطة الاجتماعية:

لقياس وتقييم الأداء الاجتماعي نحتاج للفصل بين المفهومين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فالأنشطة الاقتصادية هي تلك الأنشطة التي تأسست المنظمة من أجل القيام بها، وهو ما يتضمنه عقد تأسيسها وسجلها التجاري، والمستندات التي أخذت بها الموافقة من الجهات الحكومية على مزاوله نشاطها الاقتصادي. أما الأنشطة الاجتماعية فتتطوي تحت مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

وهناك معيارين للتمييز بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية (جربوع، 2007، 247):

المعيار الأول: وجود أو عدم وجود الالتزام القانوني بالنشاط: فالأنشطة الاجتماعية هي الأنشطة التي تنفذها المنظمة اختياراً للإيفاء بالتزامات المشروع تجاه المجتمع.

المعيار الثاني: هو معيار النشاط ذاته أي ان الأنشطة الاجتماعية تشمل كل الأنشطة ذات الطبيعة الاجتماعية وليس فقط الأنشطة التي تقوم بها المنظمة بصفة اختيارية.

6-2-2 التكاليف والمنافع الاجتماعية:

تعرف التكاليف الاجتماعية بأنها: التضحية التي يتكبدها المجتمع نتيجة الأثار السلبية المتولدة عن الأنشطة الاقتصادية لمنظمات الاعمال وبذلك فهي تعد أضراراً اجتماعية كان على منظمات الاعمال اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب حدوثها، كالتلوث البيئي والضوضاء وغيرها من الاضرار التي يتولد عنها تكاليف إصلاح وعلاج يتحملها المجتمع.

أما المنافع الاجتماعية فهي فوائد تتحقق معظمها لأطراف خارج منظمات الاعمال، والعديد من هذه المنافع يصعب قياسها نقدياً، ويطلق على المنافع الناتجة سواء لصالح المنظمة نفسها أو لصالح العاملين والعملاء والمجتمع بالعوائد الاجتماعية، ويعتبر من وجهة نظر المجتمع منافع اجتماعية مكتسبة نتيجة لوفاء تلك المنظمات بالتزاماتها الاجتماعية. (العاني، 2005: 7)

6-2-3 قياس التكاليف الاجتماعية:

تكمّن المشكلة التي تواجه المحاسبة في وجود اختلاف بين وجهة النظر المحاسبية ووجهة النظر الاقتصادية في هذا النوع من التكلفة، فتعتبر وجهة النظر المحاسبية أن التكلفة الاجتماعية تمثل المبالغ التي تنفقها المنظمة نتيجة اضطلاعها بمسؤولياتها الاجتماعية بصفة اختيارية أو إلزامية، والتي لا يطلها نشاطها الاقتصادي، بالإضافة الى عدم حصولها على منفعة أو عائد اقتصادي مقابل هذه التكاليف، نجد أن هذا المفهوم يعتمد التكلفة الفعلية أساساً في القياس.

أما وجهة النظر الاقتصادية فتعتبر أن التكلفة الاجتماعية هي قيمة ما يتحمّله المجتمع من أضرار، ونتيجة لممارسة المنظمة لنشاطها الاقتصادي، فهي اذن قيمة الموارد التي يضحي بها المجتمع من أجل إنتاج السلع والخدمات، غير أنه لا يمكن الاخذ بإحدى وجهتي النظر وإهمال الأخرى، فكلهما على نفس القدر من الأهمية.

6-2-4 قياس العائد الاجتماعي:

من الصعب قياس العوائد الاجتماعية بشكل مباشر ودقيق باستعمال المقاييس المحاسبية التقليدية، حيث لا يمكن قياسها باستخدام وحدة النقد، وانما يمكن التعبير عنها بالنماذج الوصفية مثل مدى ارتفاع المستوى الثقافي او العلمي نتيجة التدريب، كما يمكن قياس المنافع الاجتماعية عن طريق استخدام القيم السوقية لهذه المنافع، وذلك من خلال إيجاد علاقة بين الأداء الاجتماعي والمنافع الناتجة عنه، حيث يمكن قياسها بالقيمة المقابلة لها في السوق.

7-1 مجالات تقييم الأداء الاجتماعي:

لا شك أن عملية تقييم الأداء الاجتماعي تمثل إحدى حلقات سلسلة متصلة بالنشاط الاجتماعي تبدأ بتحديد مجالات المسؤولية الاجتماعية ومروراً بالنظام المحاسبي الاجتماعي الخاص بها ثم المراجعة الاجتماعية وأخيراً تقييم الأداء، تتعلق مجالات هذا التقييم بالمجالات التالية: (سلامة، 1999: 122)

7-1-1 تقييم الأداء الاجتماعي المتعلق بالموارد البشرية الداخلية:

يقوم المراجع الاجتماعي وفريقه بتقييم الأداء الاجتماعي والمتعلقة بالأنشطة الاجتماعية التي تتضمن من وجهة نظر العاملين، ويشمل التقييم مسؤولية إدارة المؤسسة واعترافها لفكرة المسؤولية الاجتماعية وانعكاسها على العاملين، ومدى إمكانية خلق علاقات اجتماعية أكثر فعالية بين العاملين والمؤسسة وتحقيق الرضا للعاملين، مدى توفير الظروف الملائمة لأداء العمل من حيث الرعاية الصحية والاجتماعية والترفيهية.

7-1-2 تقييم الأداء الاجتماعي المتعلق بالموارد البشرية الخارجية:

يقوم المراجع الاجتماعي وفريقه بتقييم الأداء الاجتماعي من وجهة نظر الموارد البشرية الخارجية، كالموردين والعملاء أو المستهلكين والمستثمرين، وعلى ذلك فالتقييم هنا يشمل على سبيل المثال: مدى استجابة المؤسسة لمطالب المختلفة من المجتمع كمطالب المستهلكين التي تتعلق بدرجة أمان المنتج وجودته وتحسيناته، مدى استيعاب أهداف وسياسات المؤسسة لمسؤولياتها الاجتماعية اتجاه المجموعات الخارجية، ومدى محافظة المؤسسة على سمعتها الاجتماعية بين هذه الأوساط .

7-1-3 تقييم الأداء الاجتماعي المتعلق بالبيئة المحيطة:

يتم تقييم الأداء الاجتماعي بشأن البيئة المحيطة بدراسة السلبيات والإيجابيات للآثار الخارجية للمؤسسة على المجتمع المحيط الذي يؤثر ويتأثر بالمؤسسة ويشمل: مدى استجابة المؤسسة لمطالب البيئة المحيطة المختلفة، مدى اشتغال أهداف وسياسات المؤسسة على المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة، مدى قيام المؤسسة بتنمية الآثار الخارجية الإيجابية لتحسين البيئة المحيطة وتخفيض نسبة التلوث، مدى قيام المؤسسة بالاستغلال الأمثل للموارد المادية المتاحة من وجهة النظر الاجتماعية.

7-2 أساليب وأدوات تقييم الأداء الاجتماعي:

أدى الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية الى الاهتمام أيضاً بالأداء الاجتماعي وطرق قياسه، وهذا يصعب في كثير من الأحيان قياسه وتقديره كميًا، ولاشك ان عملية قياس الأداء تحتاج الى أدوات ومقاييس تمكن من ابداء الراي الفني المحايد.

وقد أتجه عدة مختصون الى الابتعاد عن التركيز على الأنظمة المحاسبية وأنظمة مراقبة التسيير الى أنظمة أخرى نوعية ركزت على دمج المعلومة غير المالية، فمثلاً وضع (Edvinsson et Malone) لوحة قيادة سميت (skandia Navigator) بحيث يكون الهدف منها هو قياس الأداء الاجتماعي بالاعتماد على مفهوم رأس المال البشري لتوفير المعلومات التي تمكن من الرقابة الإدارية وتفيد كل أصحاب المصلحة، كما عرض كل من (Kaplan et Norton) نموذج جديد لقياس الأداء المالي والاجتماعي تمثل في بطاقة (بطاقة الأداء المتوازن) والتي تم تطويرها لاحقاً بإضافة مؤشرات التنمية المستدامة فظهر ما يسمى (بطاقة الأداء المتوازن المستدامة).

وظهرت أيضاً مبادرات دولية لقياس أداء النشاطات الاقتصادية، تربط بين قياس الابعاد الثلاثة: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي، من أهمها: نموذج الجائزة الأوروبية لإدارة الجودة (EFQM) ونموذج (بالدريج) للجودة (Baldrige Quality Award BQA)، هذه النماذج تشكل أدوات لقياس الأداء على أساس معايير متنوعة من أهمها المعيار الاجتماعي، ومن هذا المنطلق نجد أن أسلوب قياس الأداء الاجتماعي ينقسم الى ما يلي:

7-2-1 القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي:

7-2-1-1 المحاسبة البيئية:

المحاسبة عن البيئة المستدامة من المفاهيم الحديثة في المحاسبة، حيث أن العلاقة ما بين التلوث البيئي والمحاسبة تتمثل في دور النظام المحاسبي في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات وتقييم الأداء، وإن هدفها الأساسي هو التوصل الى نظام محاسبي متخصص يعمل على قياس وتسجيل الأنشطة البيئية ومراجعتها والافصاح عنها في التقارير المالية لتلبية احتياجات الأطراف المستفيدة التي تساعد في تقييم وفاء المنظمة بمسؤوليتها اتجاه البيئة (العبيدي، 2015: 11).

إن مفهوم المحاسبة البيئية يتضمن إدخال تكلفة الموارد البيئية المستخدمة أو المستهلكة في النشاط الإنساني لتضاف الى عناصر التكلفة التقليدية، وليس بالضرورة أن تترجم هذه التكلفة الى ارقام مالية محدد بل يمكن حسابها بشكل تقديري كما أنها توضع في الاعتبار على أساس مستقبلي.

7-2-1-2 المحاسبة الاجتماعية:

ركزت معظم الدراسات على واقع تطبيق أنشطة الأداء الاجتماعي، في حين يعتبر قياس المنفعة لذلك النشاط المشكلة الجوهرية التي تواجه إدراك أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، فالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي فرع من فروع المحاسبة، وهي أحدث مراحل تطور الفكر المحاسبي ويرتبط تطورها باحتياجات المستخدم منها واتساع قاعدة الملكية نتيجة ظهور الشركات المساهمة، كل ذلك أدى الى زيادة الاهتمام بالبعد الاجتماعي، وما يفرض عليه من التزامات تجاه الفئات الداخلية والخارجية المعروفة: الإدارة، الأنظمة الفرعية، العملاء، المستثمرين، والجهات الحكومية.

عرفت المحاسبة الاجتماعية على أنها، عملية اختيار تقوم بها المنظمة للمتغيرات والمقاييس وأساليب القياس والعمل على التطوير المنظم للمعلومات المفيدة في تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة وتوصيل هذه المعلومات الى المجموعات ذات العلاقة سواء بداخل المنظمة أو خارجها. هذه النظرة المحاسبية تدمج النشاطات الاجتماعية والبيئية في المنظمات بتحليلها مالياً ومحاسبياً، فينجم سلسلة من الخطوات التخطيطية والتنفيذية والرقابية لهذه البرامج الاجتماعية، غير ان هذه النظرة المالية والمحاسبية تركز على النتائج فقط في حين أن قيادة وتوجيه الأنظمة المسؤولة اجتماعياً يحتاج الى استباقية وتقييم للأداء مؤسس على المعايير غير المالية، وهذا ما يمكن تداركه من خلال أنظمة أخرى لقياس الأداء الاجتماعي لا تعتمد على القياس المحاسبي (الصبان، 1987: 33).

7-2-1-3 محاسبة الموارد البشرية:

تعد من الأساليب قياس الأداء الاجتماعي بغرض تقييمه، وهو ما يعرف بأسلوب (الصورة الذهنية للمنظمة) عند كل طرف من الأطراف الاجتماعية المستفيدة التي تؤثر وتتأثر بالمنظمة، والمكونة لمجال المسؤولية الاجتماعية له أي مجال الموارد البشرية الداخلية والخارجية، حيث يمكن قياس الموارد البشرية بعدة مؤشرات ومعدلات الهامة مثلاً معدل دوران العاملين بالمنظمة، معدل الاجازات، معدل الغياب، معدل الاستقالات، ومعدل الإصابات وغيرها، أما الموارد البشرية

الخارجية كالمستهلكين والموردين والمستثمرين فيمكن قياسه بطريقة من طرق الاستقصاء المتعارف عليها في العلوم السلوكية. (لعبيدي، 2015: 143)

3- الاطار العملي للدراسة.

3-1 أداة جمع البيانات: تم تقسيم الاستبيان الى أربعة أجزاء، خصص الجزء الأول للمعلومات الديمغرافية للمشاركين في الدراسة (الصفة والمؤهل والخبرة)، بينما خصص الاجزاء الباقية لجمع البيانات المطلوبة، لاختبار الفرضيات الخاصة بالتأثير الافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء الاجتماعي للشركات، حيث صممت الأسئلة بحيث تتناسب مع مقياس ليكرت الخماسي، والذي تم استخدامه في دراسات مشابهة لموضوع الدراسة.

3-2 مجتمع وعينة الدراسة :-

مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة مكاتب المحاسبة والمراجعة داخل مدينة طرابلس.
عينة الدراسة: تتمثل عينة الدراسة على المحاسبين والمراجعين الخارجيين حيث تم توزيع عدد (120) استمارة استبيان على عينة الدراسة، وتم الحصول على عدد (101) استمارة أي نسبة 84.17٪ وهي نسبة كبيرة. والجدول رقم (1) يبين عدد الاستثمارات الموزعة والمسترجعة والنسبة.

جدول رقم (1) الاستثمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها.

الموزع	المسترجع	نسبة المسترجع %
120	101	84.17 %

3-3 الأساليب الإحصائية وتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

3-3-1 الأساليب الإحصائية .

لتحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها استخدم الباحث برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإنسانية (SPSS)، حيث تم حساب التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص العينة، وحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المشاركين، واختبار ألفا كرو نباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان، واخيراً لقياس الفرضيات تم استخدام اختبار ولكوكسون واختبار Z

3-3-1 اختبار كرونباخ ألفا (α) للصدق والثبات

للتأكد من ثبات وصدق أداة الدراسة قام الباحث بحساب معامل كرونباخ ألفا (AlphaCronbach) ومعامل الصدق الذاتي عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل كرونباخ ألفا لكل محور من محاور استمارة الاستبيان ولجميع المحاور. فكانت النتائج كما بالجدول رقم (2).

جدول رقم (2) نتائج اختبار الثبات والصدق

البيان	عدد العبارات	الثبات	الصدق
قيمة معامل الفا كرونباخ	30	0.696	0.834

من خلال الجدول رقم (2) يلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا (α) لجميع ابعاد القياس المستخدم في هذه الدراسة هو (0.696) و (0.834) على التوالي وهذا يعني اكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل ألفا إحصائياً، مما يشير الى قوة ثبات وصدق أداة الدراسة وتوفر الاتساق الداخلي ما بين فقرات الاستبيان.

3-3-2 توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الصفة

جدول رقم (3) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الصفة

المتغير	فئات	التكرار	النسبة
الصفة	مراجع	40	39.6%
	محاسب	61	60.4%
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط وما يعادلها	12	11.89%
	بكالوريوس	44	43.56%
	ماجستير	29	28.71%
	دكتوراه	16	15.84%
الخبرة	اقل من 6 سنوات	23	22.77%
	من 7 الى اقل من 13	18	17.82%
	من 14 الى اقل من 20	32	31.68%
	اكثر من 21 سنة	28	27.73%

من خلال الجدول رقم (3) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة صفتهم محاسب ويمثلون نسبة (60.4٪)، اما بالنسبة للمؤهل فكانت اكبر نسبة هي لحملة الشهادات العليا (الماجستير والدكتوراه) 44.55٪ معاً مما يؤكد على توافر الكفاءات العلمية في مفردات عينة الدراسة والتي تؤهلهم للإجابة بدقة وادراك عالي على فقرات الاستبيان، وتدل نتائج الجدول على قدرتهم على فهم واستيعاب فقرات الأسئلة والاجابة عليها بدقة وذلك لما لهم من خبرة حيث بلغت اعلى نسبة لديهم خبرة من 14 الى اقل من 20 سنة. مما يعطي نتائج يمكن الاعتماد عليها.

3-4 اختبار فرضيات الدراسة:

بناءً على البيانات التي تم تجميعها من خلال الاستبيان والاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك عند مستوى المعنوية (0.05)، وبعد صياغة التساؤلات في صورة فرضيات تم اختبارها على النحو التالي:

اولاً: اختبار الفرضية الأولى (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأداء رأس المال البشري للشركات).

ولاختبار معنوية درجة أهمية كل عبارة من العبارات المتعلقة بالعلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأداء رأس المال البشري للشركات تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالعلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأداء رأس المال البشري للشركات

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	الإفصاح عن إجمالي القوة العاملة حسب النوع ومتوسط ساعات التدريب ومعدلات الإصابة له تأثير على الأداء الاجتماعي	3.61	1.000	-5.295	.000
2	المعلومات عن منهجية الإدارة بشأن ممارسات العاملين لها تأثير عن الأداء الاجتماعي	3.35	.805	-3.992	.000

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
3	الافصاح عن منهجية الإدارة بشأن حقوق الإنسان يزيد من أداءها	3.49	.594	-6.335	.000
4	ترتفع قيمة أداء الشركة عندما تتمكن الشركة من زيادة فرص التدريب والتعليم والمعرفة وتطوير العلاقات التنظيمية بين العاملين.	4.42	.816	-8.453	.000
5	الافصاح عن تكاليف التأمين ومستلزمات الصحة السلامة له تأثير على الأداء الاجتماعي للشركة	3.75	1.014	-5.902	.000
6	افصاح الشركة عن توظيف الحالات الخاصة (المعاقين) وتكاليف معالجة حوادث العمل يزيد من قيمتها الاجتماعية	3.40	1.050	-3.445	.001

من خلال الجدول رقم (4) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بالعلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأداء رأس المال البشري للشركات.

لذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3) ، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات

ولاختبار هذه الفرضية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (5) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالعلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأداء رأس المال البشري للشركات

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأداء رأس المال البشري للشركات	3.679	.372	18.344	.000

من خلال الجدول رقم (5) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (18.344) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.6795) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود علاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأداء رأس المال البشري للشركات.

ثانياً: اختبار الفرضية الثانية (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأداء رأس المال العملاء للشركات).

ولاختبار معنوية درجة تأثير كل عبارة من العبارات المتعلقة بالعلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأداء رأس المال من العملاء للشركات تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (6).

جدول رقم (6) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالعلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأداء رأس المال من العملاء للشركات

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	يمثل خلق قيمة المنشأة دافعاً نحو تحسين سمعتها وكسب ثقة أصحاب المصالح والتواصل معهم.	4.32	.720	-8.506	.000
2	يتعلق خلق قيمة للمنشأة التي تقوم بها الشركة للحصول على معرفة جديدة وتحويلها الى ابتكارات ذات قيمة تجارية.	3.86	.722	-7.614	.000
3	يؤثر الإفصاح عن معلومات نهج الإدارة بشأن المسؤولية عن المنتجات والخدمات وسلامة صحة المستهلك على أدائها.	3.71	.841	-6.487	.000
4	الإفصاح عن معلومات برامج سلامة وجودة المنتجات يزيد في أدائها	4.11	.733	-7.991	.000
5	يؤثر الإفصاح عن مراحل دورة حياة المنتج وأثر ذلك على الصحة والسلامة من أجل تحسين مواصفات المنتجات.	3.96	1.048	-6.829	.000

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
6	الافصاح عن منهجية الإدارة بشأن المنتجات والخدمات يزيد في رضائهم	3.66	1.003	-5.442	.000

من خلال الجدول رقم (6) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بالعلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية و أداء رأس المال من العملاء للشركات.

لذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات

ولاختبار هذه الفرضية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (7) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأداء رأس المال العملاء للشركات	3.937	.241	39.029	.000

من خلال الجدول رقم (7) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (39.029) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.9373) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود علاقة بين جودة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية و أداء رأس المال العملاء للشركات.

ثالثاً: اختبار الفرضية الثالثة: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وحجم ونوع نشاط الشركة).

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بالعلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وحجم ونوع نشاط الشركة.

تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم(8).

جدول رقم (8) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالعلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وحجم ونوع نشاط الشركة

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	تفصح الشركات معلومات عن البيانات التنظيمية للشركة.	3.96	.761	-7.543	.000
2	الإفصاح عن إستراتيجية الشركة ونشاطها وأدائها في ضوء بيئتها الخارجية بما يؤدي خلق قيمة للشركة في الأجل القصير والمتوسط والطويل	4.00	.825	-7.474	.000
3	يقدم التقرير معلومات عن مدى الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية.	4.32	.747	-8.323	.000
4	افصاح الشركات في تقريرها معلومات عن القضايا البيئية والاجتماعية ذات الصلة بأنشطة الشركة الحالية والمتوقعة.	3.79	1.061	-6.112	.000
5	تفصح الشركات معلومات عن هدف الشركة وقواعد السلوك والمبادئ المرتبطة بالأداء البيئي والاجتماعي ومدى تنفيذها.	4.16	.674	-8.315	.000
6	تقدم الشركات التقرير معلومات عن مدى الالتزام بالقوانين والتشريعات الاجتماعية البيئية.	3.83	.664	-7.695	.000
7	يفصح التقرير عن أنشطة الأعمال الخيرية والتطوعية في المجتمع المحيط.	3.39	.824	-4.286	.000

من خلال الجدول رقم (8) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بالعلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وحجم ونوع نشاط الشركة.

لذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات

ولاختبار هذه الفرضية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (9) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالعلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وحجم ونوع نشاط الشركة

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
العلاقة بين الإفصاح عن الأداء الاجتماعي وحجم الشركة ونوع نشاط الشركة	3.920	.175	52.723	100	.000

من خلال الجدول رقم (6) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (52.723) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.9208) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود العلاقة بين الإفصاح عن الأداء الاجتماعي وحجم ونوع نشاط الشركة.

النتائج والتوصيات:

أظهرت الدراسة التطبيقية الى النتائج التالية:

1- وجود فلسفة أو رؤية واضحة تجاه المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها لدى الشركات والأداء الاجتماعي، حيث ان هذه الشركات مؤيدة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والأداء الاجتماعي، مما يعني ان هناك وعي بخصوص هذا الإفصاح وأهميته، وعلاقته بالأداء الاجتماعي،

حيث أظهرت نتائج الفرضيات على وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية والأداء الاجتماعي للشركات المساهمة.

2- على رغم من النتائج الإيجابية للدراسة التطبيقية والتي تدل على فهم ووعي المحاسبين والمراجعين للممارسة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، إلا أن الإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية في ليبيا يعتبر ضعيفاً وذلك لعدة أسباب منها:

- التركيز على الأداء المالي كهدف أساسي للشركة بدون النظر الى الجوانب الاجتماعية والبيئية.

- عدم الاهتمام بدراسة وتحليل الآثار المتعلقة بنشاط الشركة الخارجية وخصوصاً الاجتماعية.

- قلة أو وجود دور ضعيف جداً للدولة في تشجيع على ممارسة المسؤولية الاجتماعية، واعتبار المسؤولية الاجتماعية عمل تطوعي وليست برامج فعالة تسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

- غياب الجهات الرقابية والنقابية في لعب دور فاعل وتنشيط برامج المسؤولية الاجتماعية.

- قلة الدراسات والأبحاث وغياب المناهج التعليمية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

التوصيات:

يوصي الباحث بمجموعة من الاقتراحات لتحسين وتعزيز ممارسة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها بالشركات الاقتصادية:

1- يجب على الشركات أن تتعامل بشكل جدي مع برامج المسؤولية الاجتماعية لأن إهمالها من شأنه أن يضعف قدراتها التنافسية ويؤدي إلى ضعف سمعتها، وخاصة في ظل الانفتاح الأسواق الدولية.

2- يجب أن تدرك الشركات أهمية التفريق بين العمل التطوعي والممارسة الاجتماعية، فهي جزء من السياسة العامة للشركة في مساهمة خطط التنمية الاجتماعية والمستدامة.

3- منح الحوافز المادية والمعنوية للتميز في أداء المسؤولية الاجتماعية لارساء التنافس بين الشركات في ممارسة المسؤولية الاجتماعية والابداع في برامجها.

4- التنسيق مع الهيئات والنقابات المهنية في سبيل تبادل المعلومات والخبرات بشأن المسؤولية الاجتماعية، وتنظيم دورات علمية لرجال الاعمال لتعريفهم بمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

5- القيام المزيد من الأبحاث والدراسات في مجال المسؤولية الاجتماعية، وخصوصاً الدراسات التي تبحث في العراقيل التي تحول دون قيام المنظمات بمسؤوليتها الاجتماعية.

قائمة المراجع:

1- إبراهيم، قدرى، أثر المسؤولية الاجتماعية في الأداء: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية، أطروحة دكتوراه في إدارة الاعمال، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2015.

2- أبو سمرة، حامد صالح، معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير شركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من وجهة نظر مدقي الحسابات وإدارات الشركات، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 2009.

3- العليمات، نوفان حامد محمد، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2010.

4- العاني، حارس كريم، دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية- دراسة تطبيقية في مملكة البحرين، المؤتمر العلمي الرابع حول: الريادة والابداع: استراتيجيات الاعمال في مواجهة تحديات العولمة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة البحرين، المنعقد يومي 15 و16 مارس 2005.

5- الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار ذات السلاسل للنشر، الكويت، 1990.

6- الناعي، محمود السيد، دراسات في نظرية المحاسبة، دار القلم للنشر والتوزيع، دبي، 1989.

- 7- الطه، شهاب محمد محمود، المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للمنظمات الإنتاجية في توفير مبدأ حماية المستخدم بالتطبيق على مجموعة من المنظمات العراقية، رسالة ماجستير في إدارة الاعمال، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2002.
- 8- بدوي، محمد عباس، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000.
- 9- بدوي، محمد عباس وعثمان، الأميرة، دراسات في قضايا ومشاكل محاسبة معاصرة، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2008.
- 10- جربوع، يوسف، مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة، دراسة استكشافية لآراء المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العامة في قطاع غزة- فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، 2007.
- 11- زكريا، شرفي، محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية باستخدام طريقة التكاليف على أساس الأنشطة "ABC"، دراسة حالة مؤسسة Prolipos لإنتاج المواد الدسمة، ماجستير في العلوم التجارية، جامع أم البواقي، الجزائر، 2015.
- 12- سلمان، عماد عبد الستار، "القياس والإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية في الشركة العامة للاسمدة"، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، 2010.
- 13- سلامة، نبيل، بحوث في المحاسبة والمراجعة الاجتماعية، الطبعة الثانية، مكتبة الجلاء الحديثة، بورسعيد، مصر، 1999.
- 14- عامر، ابن سالم والعربي، بلخضر محمد، تحليل طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والربحية، بحث مقدم في الملتقى الدولي حول منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، 2012.
- 15- فطوم، أمحمدي، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية- نموذج مقترح، مجلة الابحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2، العدد 2، ديسمبر 2015.
- 16- لعبيدي، مهاوات، القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية في الجزائر، أطروحة

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد
خضير، بسكرة، 2014.

17- مطر، محمد والسويطي، موسى، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، ط 2،
دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.